

تقارب رؤى باريس والجزائر يبدد رهانات أردوغان في ليبيا

الرئيس الجزائري ينضم إلى المشككين في شرعية «حكومة الوفاق»

تركيا تواصل
إغراق ليبيا بالمرتزقة

طرابلس - تواصل تركيا نقل المرتزقة من سوريا إلى ليبيا غير انهية بالإنذارات التي يوجهها المجتمع الدولي في هذا الصدد حيث أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض استقبال طرابلس دفعة جديدة من المسلحين للقتال في صفوف «حكومة الوفاق» التي تعد واجهة الإسلاميين في ليبيا.

وأشار المرصد الأحد إلى أن المسلحين الجدد الذين تم نقلهم إلى طرابلس تلقوا تدريبات في معسكرات تركية وذلك في وقت تتصاعد فيه حدة الاتهامات لأنقرة بمزيد تأزيم الوضع في ليبيا خاصة وأنها تجهز إلى جانب ميليشيات «حكومة الوفاق» الإسلامية للهجوم على تمرکزات الجيش في مدينة سرت الاستراتيجية.

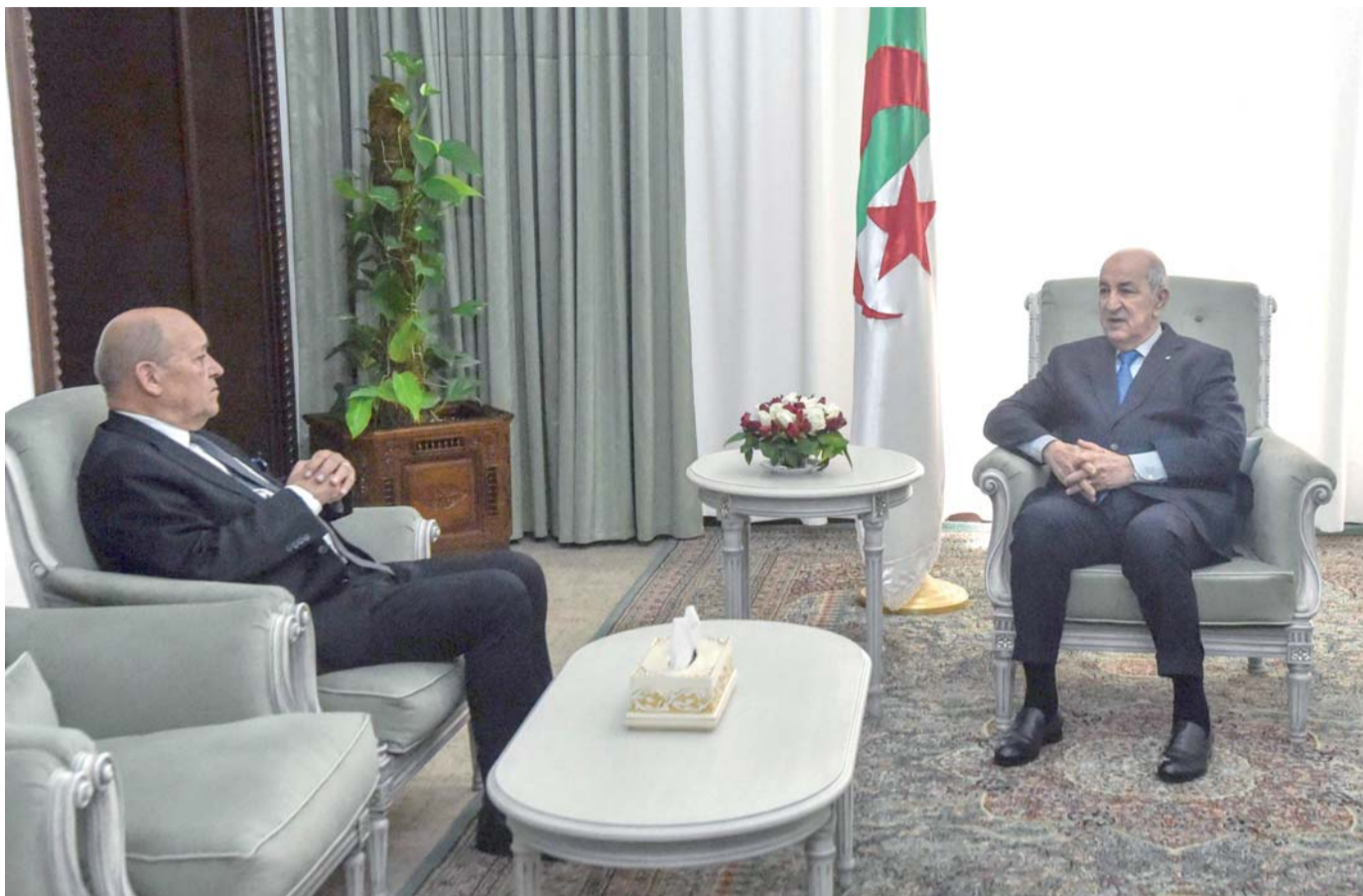
وأكد ارتفاع أعداد المجندين الذين ذهبوا إلى الأراضي الليبية حتى الآن إلى أكثر من 15.300 من الجنسية السورية عاد منهم نحو 5250 إلى بلادهم، مشيراً إلى أن أنقرة تواصل جلب المزيد من عناصر الفصائل الموالية لها إلى معسكراتها وتدريبهم تمهيدا لإرسالهم إلى طرابلس.

وأشار المرصد إلى أنه من ضمن المجموع العام للمجندين، يوجد نحو 300 طفل تتراوح أعمارهم بين 14 والـ 18 واليهيتهم من فرقة «السلطان مراد»، جرى تجنيدهم للقتال في ليبيا عبر عملية إغراء مادي في استغلال للوضع المعيشي الصعب وحالات الفقر، و400 مرتزق دخلوا أوروبا بطريقة غير شرعية عبر ليبيا. كما أعلن أن حصيلة القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا جراء العمليات العسكرية في ليبيا بلغت نحو 459 بينهم 30 دون 18 عاماً.

ونأتي هذه المستجدات في وقت تحذر فيه قوى إقليمية ودولية من مغبة هجوم ميليشيات الوفاق الإسلامية وحليفاتها أنقرة على سرت التي قد تفتح الباب على مصراعيه أمام منطقة الهلال القطبي.

وتدفع أنقرة بهؤلاء المرتزقة لتعزيز ميليشيات «حكومة الوفاق» بقيادة فايز السراج في مواجهة الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر.

والسبت، اجتمع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ضمن زيارته إلى ليبيا، بضباط وجنود أتراك في غرفة العمليات المشتركة بطرابلس.



توجهات متناغمة في ليبيا

موقفها من الأزمة الليبية ليخروج بذلك مسارا بدءا من فرنسا باتصالات متواترة مع تبون.

وكانت تركيا قد استبقت التحرك الفرنسي نحو الجزائر بمحاولة استقطابها لتبرير تدخلها لصالح حكومة السراج التي كانت على مشارف الانهيار قبل أن تشروع أنقرة في حشد الدعم بالمرتزقة والجنود وغيرهما لمساندتها.

وتواترت الزيارات التركية إلى الجزائر من أجل ضمها إلى المحور القطري - التركي في ليبيا.

ولكن تبقى أبرز زيارة تلك التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان والتي كشفت عن أطماع تركيا ومحاولتها لتسيير العلاقات الجزائرية الفرنسية.

وفي يناير استنكرت الجزائر الهجوم على قوات الجيش الوطني المتمركزة في مدينة سرت الاستراتيجية التي ما يفتح الباب لأنقرة للسيطرة على منطقة الهلال القطبي الغنية، وهو أمر ترفضه بشدة مصر والولايات المتحدة وفرنسا.

وقام الرئيس الفرنسي بإقناع تونس بضرورة الدعوة إلى إرساء شرعية جديدة في ليبيا، وهو ما كتف عنه رئيسها سعيد علي هاشم زيارته الشهر الماضي إلى باريس.

وبعد ذلك كانت الجزائر بوصلة ماكرون نظرا لوزنها الإقليمي وارتباك

حيث اكتفى فقط بالدعوة إلى العودة إلى المسار السياسي دون الخوض في تحشيد أنقرة للمرتزقة السوريين وغيرهم للقتال في صفوف ميليشيات «حكومة الوفاق» الإسلامية في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

والسبت، خرج الرئيس الجزائري ليوحه إنذارات إلى تركيا من تحويل ليبيا إلى صومال جديدة أو سوريا، في إشارة إلى جلب أنقرة المزيد من المرتزقة ما يعمق الانقسامات ويمد حالة الفوضى.

وقال تبون «الأسور في ليبيا قد تنزلق إلى ما يتجاوز النموذج السوري وتناقشت مع ماكرون في الأمر وقلت في برلين إن لم نعد إلى القاعدة الليبية لإعادة بناء الدولة على أسس الشرعية الشعبية، وما نراه اليوم في ليبيا هو النموذج السوري».

ولوح تبون بورقة كان قد هدد بها نظيره المصري عبدالفتاح السيسي الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع ماكرون وهي ورقة القبائل الليبية حيث أوضح «القبائل تحلت بالحكمة عكس ما يعتقد الكثيرون، لكن إن طغى الكيل فإن القبائل الليبية ستدافع عن نفسها وهو ما ينذر بأن تنتقل الأوضاع إلى النموذج الصومالي».

وبالرغم من أنه لم يسم أي طرف إلا الرئيس الجزائري أشار إلى انزعاج

باتت تهدد الأمن القومي لكل من الجزائر ومصر وتونس.

وحاولت أنقرة التشويش على التقارب الفرنسي الجزائري من ناحية والفرنسي التونسي من ناحية أخرى من خلال استحضار الماضي الاستعماري لباريس في هذين البلدين دافعة نحو لضرورة اعتذار فرنسا ودراسة كل الملفات المتعلقة بالحقة الاستعمارية.

لكن ماكرون تمكن من فك شيفرة هذه الرسائل التركية مبكرا ليقوم في خطوة أولى بتسليم رفات 24 مقاوما جزائريا قاتلوا ضد استعمار بلادهم حيث دفنوا في بادرة جردت أنقرة من ورقة الإرث الاستعماري الفرنسي في دول جوار ليبيا التي استثمرتها كثيرا لتسليم علاقات الجزائر وفرنسا.

وساعدت هذه الخطوة على تلاشي الخلافات بين فرنسا والجزائر.

وكانت هذه المتغيرات التي طرأت على العلاقات الجزائرية الفرنسية بداية في حديث تبون الذي اعتبر أن ماكرون «رجل نزيه جداً ويسعى إلى تهدئة الوضع والسماح لعلاقتنا بأن تعود إلى مستواها الطبيعي»، واصفاً بإياه بأنه «رجل صادق للغاية» وتخليف جداً من وجهة النظر التاريخية.

وقبل هذه الخطوة، اتسم الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بالضبائية

أنهت الجزائر ترددها حيال الأزمة الليبية من خلال توجيه رئيسها عبدالمجيد تبون رسائل واضحة إلى تركيا ترفض انخراطها في الأزمة ليترجم بذلك التقارب الفرنسي الجزائري بشأن ليبيا حيث تسرع باريس من وتيرة تحركاتها لوقف «لعبة أنقرة الخطيرة هناك» والتي تتمثل في إغراق البلاد بالمرتزقة السوريين وغيرهم ما يغذي الصراع.

صابر بلیدی

الجزائر - وجه الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، مساء السبت رسائل واضحة إلى تركيا مفادها أن بلاده لا تنظر بعين الرضا بل وترفض أصلا التدخل السافر لأنقرة في الشأن الليبي حيث تدعم تركيا «حكومة الوفاق» واجهة الإسلاميين، بالمرتزقة السوريين وعناصر من جيشها.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة من الرئيس تبون تعكس حدوث تقارب كبير بين فرنسا والجزائر رغم محاولات التشويش التركية عليه حيث استخدمت أنقرة ورقة الاستعمار الفرنسي السابق للجزائر لمنع أي انسجام في المواقف مع باريس بشأن الأزمة الليبية.

وخلال حوار له مع قناة فرانس 24، لم يتردد الرئيس الجزائري في التأكيد على أن «حكومة الوفاق» التي يرأسها فايز السراج وتدعمها أنقرة، لم تعد تمثل الشعب الليبي، مشيراً إلى أن «الأحداث قد تجاوزتها» ملمحا بذلك إلى إمكانية إسهام بلاده في سحب الاعتراف الدولي بهذه الحكومة.

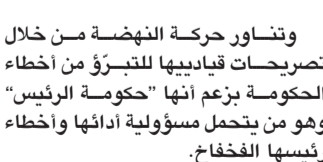
تبون حذر من تحويل ليبيا إلى صومال جديدة، في إشارة إلى جلب أنقرة المزيد من المرتزقة

وسبق أن شكك الرئيس التونسي قيس سعيد في شرعية حكومة الوفاق عندما وصفها بالمؤقتة، داعياً لإجراء انتخابات تجدد الشرعية في البلاد، عقب أيام من تنكير وزير الخارجية المصري سامح شكري بانتهاء صلاحية حكومة الوفاق التي تواترت الأنباء بشأن عزم فرنسا تقديم مقترح قرار في مجلس الأمن لسحب الشرعية الدولية منها.

وتأتي هذه التصريحات بعد أن حشد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مؤخرًا المواقف العربية والدولية لوضع حد للاتهامات التركية في ليبيا مشدداً مراراً على أن تدخلات أنقرة السافرة

اتحاد الشغل يوسع قائمة الرافضين لمناورات النهضة بشأن حكومة الفخفاخ

شبهات «تضارب المصالح»، وأن الرئيس اختار الفخفاخ وفق الليات ومعايير دستورية بعد فشل الطبقة السياسية في الاتفاق على شخصية معينة لرئاسة الحكومة، وأنه لم يختر الفخفاخ لينفذ برنامج الرئيس.



الصحفي بن فرج

حكومة الفخفاخ بدت ضعيفة ومرتهنة لحركة النهضة

وتناور حركة النهضة من خلال تصريحات قياديينها للتبرؤ من أخطاء الحكومة بزعم أنها «حكومة الرئيس» وهو من يتحمل مسؤولية أخطاءها وأخطاء رئيسها الفخفاخ.

وسبق أن أفضلت النهضة التوقيع على وثيقة «عهد التضامن والاستقرار» التي تقدمت بها حكومة الفخفاخ بهدف تنقية المناخ السياسي من التجاذبات التي عمقتها الصراعات الجانبية التي أضعت التحالف الحاكم حالياً.

وفي حال استقال الفخفاخ أو تمت إقالته (سواء بالبرلمان من خلال سحب الثقة أو من الرئيس) فإن المبادرة ستعود إلى قيس سعيد لتعيين الشخصية «الأقدر» حسب الفضلين 98 و89 من الدستور التونسي.

وقد يدفعها نحو التخلي عن بعض الشركاء.

في هذا الإطار، أكد المحلل السياسي الصحفي بن فرج في تصريح لـ «العرب»، «أن هذه الحكومة بدت ضعيفة ومرتهنة لحركة النهضة، حيث أصبحت تتخذ موقفاً هشاً تجاه شركائها، والأصوات الداعمة لها في البرلمان باتت خجولة».

ولم يستبعد بن فرج أن يجد رئيس الجمهورية قيس سعيد نفسه محرجاً أمام الوضع الحالي جراء الحرب المعلنة التي تهاجم فيها النهضة مباشرة والشركاء.

وتنقل تصريحات سعيد المتواترة قللاً سياسياً واضحاً أصبح يهدد بقاء حكومة الفخفاخ التي ولدت بعد مخاض عسير، وكان لرئيس الجمهورية كلمة الحسم في اختيارها «حكومة الرئيس»، وهو ما يضع سعيد في وضع محرج بين تحمل عواقب مواصلة مهام الحكومة أو التعجيل باستقالة رئيسها.

ويرى مراقبون أن سعيد قد يرفع اليد عن الحكومة خاصة في ظل المطالبة باستقالة رئيسها على خلفية قضية

الجمعة لصالح تمرير لأئحة الحزب الدستوري الحر من أجل تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً إرهابياً في خطوة ستجدها النهضة ذريعة لمواصلة مناوراتها بشأن الحكومة التي تحاول منذ فترة إخضاعها ورئيسها لأجندات الحركة بعد إثارة ملف شبهات تضارب المصالح.

وأفادت مصادر مقربة من النهضة أن مجلس شوراها سينعقد السبت القادم في اجتماع استثنائي لمناقشة موقفها من الحكومة وهو ما يفاقم محن الفخفاخ

تباين وجهات النظر بين كل من رئاستي الجمهورية والبرلمان.

واعتبر الأمين العام المساعد باتحاد الشغل، أن هذا التباين بدأ يأخذ وجهه العلني وشبه المباشر وهو ما انعكس من خلال تاكيد الرئيس قيس سعيد، الجمعة أن «رئيس الدولة هو رمز وحدتها والضامن لاستقلالها واستقراريتها والساهر على حماية الدستور»، مؤكداً «أن بقاء الحكومة أو توسيع تشكيلتها موكول للائتلاف الحاكم، وأن الشراكة بين مكونات التحالف استندت إلى ضرورة فرضتها الظروف السياسية بعد الانتخابات التشريعية».

وتظل مسألة توسيع الحكومة من عدمها أو تغييرها من مشمولات الائتلاف الحاكم، حيث كثيراً ما تطلع الاتحاد، قبل تشكيل الحكومة، إلى أن تشهد تونس مناخاً من الاستقرار بعيداً عن مظاهر الشن والتجاذبات السياسية.

وفي خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف تكثيف الضغوط المسلطة على الفخفاخ قالت حركة النهضة في بيان شديد اللهجة الأحد إنها ستعيد النظر في موقفها من الحكومة معربة عن قلقها مما وصفته باصطفاف بعض مكونات الائتلاف الحكومي مع قوى التطرف السياسي في إشارة صريحة إلى التيار الديمقراطي.

وكان التيار الديمقراطي قد صوت

خالد هدوي

تونس - عزز الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في تونس)، قائمة الرافضين لمناورات حركة النهضة الإسلامية بشأن حكومة إلباس الفخفاخ، منذ أن بخروجها ضعيفة ومتشظية بسبب الخلافات المحتملة التي تقودها النهضة ضد بقية مكونات التحالف الحاكم.

وتأتي هذه الخطوة في وقت لا تزال فيه حركة النهضة تحاول إخضاع الفخفاخ وحكومته لخياراتها وإملاءاتها بعد إعلانها أنها ستعيد النظر في موقفها من الفريق الحكومي وتحالفه الذي «تضرر من قضية تضارب المصالح التي تلاحق رئيسه».

وقال سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد «إن عمر الحكومة وإن طال فإنها ستخرج من هذه الأزمة ضعيفة ومشتتة نتيجة تباين وجهات النظر بين مكونات الائتلاف الحاكم، جراء رغبة بعض الأطراف منه توسيع الحكومة مقابل رفض البعض الآخر فكرة إحداث تغيير في تشكيلته الفريق الحكومي».

وأشار الطاهري إلى أن التمسك بفكرة توسيع الفريق الحكومي يراد من روائها إضعاف موقف رئيس الحكومة ومن ورائه رئيس الجمهورية في إطار ما وصفها بـ «الحرب الخفية بين قصري باربدو وقرطاج» في إشارة منه إلى



عين النهضة على إرباك الربطين